

## مجموعة «X7» للهواتف تنضم لشبكة موزعي «VIVA»



سلمان الجبران ومشعل الغبيشان في لقطة

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية (VIVA)، أحدث مشغل لتكنولوجيا الاتصالات في الكويت، عن توقيع اتفاقية تعاون مع مجموعة اكس سفن «X7» للهواتف التي تعد من أبرز موزعي الأجهزة والهواتف النقالة في الكويت، لتضم إلى شبكة وكلائها المعتمدين المنتشرين في مختلف أنحاء الكويت. وفي معرض تعليقه على هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة، قال الرئيس التنفيذي لشركة «VIVA»، للاتصالات، م. سلمان بن عبدالعزیز الجبران: نحن سعداء بعقد هذه الاتفاقية مع مجموعة اكس سفن «X7» للهواتف وضماها إلى شبكة موزعي خدماتنا ومنتجاتنا في الكويت. فمجموعة اكس سفن «X7» للهواتف تشهد نموا متسارعا في قطاع الهواتف النقالة كما تتمتع بسمعة مرموقة لها ويسجل مشرف على صعيد المبيعات وخدمة العملاء، وكلنا يقين أن هذه الاستراتيجية ستساهم في توسيع نطاق انتشارنا وتعزيز تواجدنا. وفي ظل هذه الاتفاقية، ستضم فروع مجموعة اكس سفن «X7» للهواتف قائلا: «نشعر بفخر كبير لعقدنا هذه الاتفاقية مع «VIVA» وننتقل إلى بناء

## الفارس: «النخيل» ستوقع عقوداً جديدة خلال الفترة المقبلة



فيسل الفارس خلال عروبة الشركة

أكد رئيس مجلس إدارة شركة النخيل للانتاج الزراعي فيصسل الفارس ان الشركة حققت ارباحا بقيمة 451,9 ألف دينار للفترة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2011، مشيراً الى ارتفاع العائد على حقوق الملكية من 8,460 ملايين دينار إلى 8,485 ملايين دينار. وأضاف الفارس خلال اجتماع الجمعية العامة للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 87,8٪ أن ايرادات الشركة بلغت 5,461 ملايين دينار بتكلفة مقدارها 5,009 ملايين دينار حيث بلغت ايرادات القطاع الزراعي 5,2 ملايين دينار بانخفاض 735 ألف عن العام الذي سبقه، مشيراً الى ان هذه الانخفاض يعود الى تأجيل بداية العمل في 3 مشاريع كبيرة، بالإضافة إلى ان ايرادات القطاع الاستثماري بلغت 175,1 ألف بانخفاض مقداره 350,2 ألف

## «اتحاد الشركات» يرفع مقترح تأسيس «المجلس الأعلى للاقتصاد» إلى «الوزراء»

كشفت أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية د. رمضان الشراح عن موافقة الاتحاد على مقترح لتأسيس المجلس الأعلى للاقتصاد الذي وضعت لجنة السياسات الاقتصادية بالاتحاد برئاسة عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة مناف عبدالعزیز الهاجري، لافتاً إلى ان المقترح أرسله نائب رئيس الاتحاد بدر ناصر السبيعي إلى مجلس الوزراء، أمين أن يفى بالعرض الذي أعد من أجله خدمة للاقتصاد الوطني والمقترح على النحو التالي: إن إيجاد مجلس أعلى للاقتصاد في الكويت يعد ضرورة، حيث يقوم المجلس بوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية منظمّة، ومبنيّة على رؤية واضحة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

الوضع الراهن والحاجة إلى دمج حقوق صياغة الأجندة الاقتصادية من وجهة نظر متنسقة مع الحكومة، فإن إدارة الأجندة الاقتصادية الحالية للدولة تنقل المسؤولية الحسنة للملكة على عاتق الوزير المعني بشؤون التخطيط والتنمية دون أن تدعمه بالهيكل المناسب أو فريق متفرغ من الخبراء الاقتصاديين، وهو ما يحتاجه لإدارة الأجندة الاقتصادية.

إن صياغة وتطبيق السياسات ينقصها الكثير من التطوير عن طريق العمل المؤسسي، ومن الشواهد على ذلك، العقبات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وتأخر تنفيذ عدد من المبادرات التنموية، بالإضافة إلى القيود التي يفرضها البرلمان على الاقتصاد، وتضارب صلاحيات اللجان العديدة التي تم تأسيسها، لذا نقتراح تأسيس مجلس أعلى للاقتصاد يعمل بمنأى عن الضغوط السياسية، وبإمكانه التركيز على الإصلاحات طويلة المدى والسياسات الاقتصادية والتنمية المستدامة، ويمكن تكليف هذا المجلس بمهمة تحسين أداء الحكومة والتنسيق بين مختلف الوزارات، ونشعر بان هذا الدور لا يمكن أن يؤديه إلا مجلس من هذا النوع. ومن شأن هذا المجلس أن يكون متفرغاً منطلقاً في القضايا الاقتصادية لتناقش وتحلل بشكل علمي، ومن ثم تصاغ السياسات الاقتصادية. إن صياغة السياسات الاقتصادية يجب أن يأخذ بالاعتبار

علامات فارقة، ونتائج مستهدفة، ومؤشرات أداء واضحة حين يضع سياساته، ليمكن رئيس الوزراء من تقييم الأداء. ويجب أن يشمل هذا المجلس الخصائص التالية:

- أن يكون رئيسه وأعضاؤه من الاقتصاديين المستقلين المتخصصين في مجالات اقتصادية متنوعة مثل التمويل، والنظف والغاز، والإصلاح...
- أن يتمتع المجلس بالاستقلالية، أن يعزز شفافية أجهزة الدولة الاقتصادية، وبالتالي وضع التوقعات والتعامل معها من قبل اللابعين الرئيسيين من مستثمرين وغيرهم.
- أن يطلب ويحصل على التعاون والتواصل من قبل الوزارات المختلفة، حيث يجب على مجلس الوزراء أن يعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية ككيان موحد.
- أن يحدد وينشر ويسعى لتحقيق المقاييس المتفق عليها في الكويت، ودور المجلس الأعلى للاقتصاد

يقوم المجلس الوطني الأعلى للاقتصاد بتطوير ومتابعة الرؤية والاستراتيجيات طويلة المدى، ويعد الفكر الاستراتيجي لرئيس الوزراء، كما يحرص على بناء علاقة عمل قوية مع مجلس الأمة، وتشمل المسؤوليات الرئيسية للمجلس الأعلى للاقتصاد التالي:

- صياغة السياسات الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية للتنمية في الإدارة الاقتصادية العامة للبلاد، وهيكلية مؤسساتها وفي صدارتها القطاع المالي، والسياسات البشرية وأسواق العمل، وتمكين القطاع العام للقيام بالإصلاحات المرجوة منه.
- إدارة المصروفات العامة والحسابية المالية، حيث يتم التركيز على كفاءة عمليات القطاع الحكومي ومتابعة الظواهر الطارئة على ميزانية الدولة عن طريق التركيز على الأداء.
- إدارة الموارد البشرية والتركيز على حجم وتركيبه القطاع الحكومي وتحسين القدر على التقييم حسب الكفاءة.
- هيكلة القطاع الحكومي لتعزيز التنوع الاقتصادي فيه، ومساعدة مؤسساته على تحط

## تقرير البورصة اليومي

### استمرار البيع على مجموعة «المدينة» وتجميع على «التنظيف»

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تبايناً في أداء مؤشره في ظل استمرار نشاط الأسهم الرخيصة بشكل عام والعزوف النسبي عن الأسهم القيادية وهو ما أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري ليواصل المؤشر العام للسوق تحقيق المكاسب وتعزيز استقراره فوق مستوى 6300 نقطة، فيما تخلى المؤشر الوزني عن استقراره فوق مستوى 420 نقطة بعد تراجعته بشكل ملحوظ على إثر تراجع أسهم قيادية مثل بيتك وزين.

واستمرت الجلسة بالتباين ليس فقط على مستوى أفعال المؤشرات ولكن أيضاً على مستوى الحركة، فخلال النصف الأول من الجلسة جنح السوق إلى التراجع بعد أداء متذبذب وظهرت عمليات بيع قوية شملت أسهم قيادية وخصوصاً على حد سواء كانت أكثر تركيزاً على قطاعات البنوك والاستثمار والخدمات، فيما شهد النصف الثاني من الجلسة تحسناً ملحوظاً لآداء السوق على إثر عمليات شراء ركزت بشكل واضح على الأسهم الرخيصة في أغلب القطاعات، وكانت أكثر الأسهم نشاطاً هي: ابيار والمباين والأمن والمستثمرون ومنازل، وكانت تداولات هذه الأسهم بكميات كبيرة وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة التداول الإجمالية في الوقت الذي تواصل فيه بعض المحافظ التجميع على أسهم التنظيف والرابطة.

وتعرضت مجموعة المدينة والشركات التابعة لها إلى عمليات بيع قوية وهو ما لقي بظلاله على أداء السوق باعتبار مجموعة المدينة من أكثر المجموعات النشطة في السوق في الوقت الراهن.

بأنخفاض نسبته 0,41٪، مقارنة مع آخر جلسة تداول. وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 550,8 مليون سهم نفذت من خلال صفقة بقيمة 38,5 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعاً ملحوظاً في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 42,6٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 14,1٪، فيما ارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 4,9٪، وتصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 145,7 مليون سهم نفذت من خلال صفقة قيمتها 11,6 مليون دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 207,4 ملايين سهم نفذت من خلال صفقة قيمتها 9,5 ملايين دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز الثالث من خلال تداول 104,2 مليون سهم نفذت من خلال صفقة بقيمة 8,7 ملايين دينار.

آلية التداول

استمر قطاع البنوك في تراجعها للجلسة الثالثة على التوالي ليواصل ضغطه على السوق، واستحوذ القطاع على 6,7٪ من إجمالي القيمة، وشهد سهم الدولي تراجعاً بمقدار 5 فلوس بعد تداول 4,1 ملايين سهم وبذلك يتراجع السهم إلى مستوى 270 فلوس، وتراجع كذلك سهم بيتك بمقدار 10 فلوس بعد تداول 805 آلاف سهم ليتراجع إلى مستوى 740 فلوس، أما سهم المتحد فتراجع بواقع 20 فلوس ليتراجع إلى مستوى 890 فلوس، وتراجع سهم الخليج بمقدار 5 فلوس بعد تداول 230 ألف سهم ليصل إلى 440 فلوس، فيما استقرت باقي أسهم القطاع دون تغيير بعد تداولات محدودة، واستقر سهم الأهلي عند مستوى إغلاقه السابق لعدم تداوله، فيما استمر غياب سهم التجاري عن التداول.

وشهد قطاع الشركات الصناعية أعلى ارتفاع بين القطاعات السوق أمس، واستحوذ القطاع على 7,1٪ من إجمالي القيمة، واستمر سهم المعدات في مواصلة ارتفاعه وأضاف 10 فلوس أخرى لحسابه ليرتفع إلى مستوى 178 فلوساً بعد تداول 3,9 ملايين سهم، وشهدت الصناعات تراجعاً بعد تعرضه للبيع لجني الأرباح وخسر فلسين بعد تداول 1,5 مليون سهم ليستقر عند مستوى 228 فلوساً.

وشهد قطاع الشركات الخدمية تراجعاً في جلسة أمس، واستحوذ القطاع على 30,1٪ من إجمالي القيمة، وشهد سهم اجيلتي استقراراً بعد تداول أكثر من 2,3 ملايين سهم، وشهد سهم زين تراجعاً بمقدار 10 فلوس بعد تداول 1,8 مليون سهم ليصل إلى مستوى 740 فلوساً، أما سهم هيتس فتراجع بمقدار 4 فلوس بعد تداول 17,4 مليون سهم ليتراجع إلى مستوى 100 فلوساً.

● **شريف حمدي**

## أرقام ومؤشرات

8.9 نقاط ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,14٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,75 نقطة بنسبة 0,41٪.

5 شركات استحوذت أسهمها 28,5٪ من القيمة الإجمالية، واستحوذ سهم أبيار على 8,05٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

4 قطاعات سجلت مؤشرات ارتفاعات في جلسة أمس تصدرها قطاع الصناعة بواقع 35,4 نقطة، فيما سجل قطاع البنوك خسارة بمقدار 85 نقطة.

## المجلس الأعلى للاقتصاد إلى «الوزراء»

وتنص المادة (1) من القانون على أن: يشكل مجلس أعلى للتخطيط والتنمية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من:

- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.
- وزير التخطيط.
- وزير الطاقة.
- وزير المالية.
- وزير التجارة والصناعة.
- وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان.
- محافظ البنك المركزي.
- وعدد من الأعضاء من ذوي الكفاءة والخبرة يصدر بتعيينهم مرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد وتحدد مكافئتهم بقرار من مجلس الوزراء.

كما تنص المادة (2) من المرسوم على أن اختصاصات المجلس كالتالي:

- تحديد الأهداف بعيدة المدى للتنمية والمساهمة في إعداد الاستراتيجيات، وأهداف خطة التنمية العامة والقطاعات والمشاريع التنموية الكبرى وبرامج الحكومة والمشاركة في رسم السياسات المناسبة تحقيقها.
- اقتراح مشاريع القوانين واللوائح والقرارات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية.
- رسم السياسات المستقبلية وتحديد التوجهات العامة فيما يتعلق بشؤون التنمية.
- اقتراح الوسائل والأليات المناسبة لتأكيد اتصال خطط التنمية المتتالية وربط المشاريع التنموية ببرامج عمل الحكومة.
- اقتراح التوصيات اللازمة لتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص بما يحقق أهداف التنمية الشاملة.
- وضع التصورات التي من شأنها تطوير برنامج عمل الحكومة.
- التوسط بين الخطط التنموية والإشراطات اللازمة لتحقيق التوازن البيئي في المشاريع التنموية.
- تقديم الدراسات والتوصيات في المواضيع التي تحال إليه من مجلس الوزراء.
- اقتراح الآليات المناسبة لتفعيل العمل تحت إشرافه في المجالات الاقتصادية والتنموية.

● **عبدالله الجريسي** من مجلس إدارة الشركة.

● **عبدالله الجريسي** من مجلس إدارة الشركة.